العود للجريمة في المجتمع الجزائري أسبابه وطرق العلاج

د .مهداوي محمد صالح
أستاذ محاضر ب المركز الجامعي عين تموشنت

ملخص

تعتبر الجريمة من أقدم الظواهر الاجتماعية التي عرفها الإنسان وعانى من شرورها وحاول استخدام مختلف الطرق والأساليب لمعالجتها أو الحد من انتشارها , وقد تطورت الجريمة من حيث النوع وأساليب التنفيذ تماشيا مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية , كما تعددت وتنوعت بالمقابل الأساليب والطرق التي استخدمت لمكافحتها والوقاية منها .

نعالج في موضوع هذه الدراسة الميدانية بعض أوجه ظاهرة العود للجريمة في المجتمع الجزائري أبعادها و الأسباب المؤدية إليها كما نبحث في مناهج التصدي لها واقتراح وسائل علاج مختلفة لمكافحتها و الوقاية منها لتحقيق امن واستقرار المجتمع .

الكلمات المفتاحية: الجريمة , العود , إعادة الإدماج ,المحبوس, السياسة الجنائية

Abstract

Crime is one of the oldest social phenomena that man has know and suffered from its evils and tried to use various methods to address or from spreading. crime has evolved in terms of type and methods of implementation in line with the social, economic, cultural and technological developments. The methods used to fight and prevent them, has evolvedas well.

In this field study, we address some of the aspects of the phenomenon of recidivism crime in in the Algerian society, its dimensions and the reasons leading to it, as well as the methods of dealing with it and will suggest different ways to address of combat and prevent it.

Keywords: crime, recidivism, reintegration, of the prisoner, criminal policy

مقدمة: تعد ظاهرة العود للجريمة من أكثر المشكلات التي تعاني منها جميع المجتمعات الإنسانية. بالرغم من الجهود الكثيرة التي بذلت وتبذل من اجل إيجاد الحلول إلا أنها تزداد خطورة يوما بعد يوم, وإذ كانت ظاهرة الجريمة قد برزت كظاهرة اجتماعية لها أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فان العود إلى الجريمة يعتبر من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي تثير اهتمام الباحثين في علم الجريمة والعقاب و كذلك القائمين على رعاية المحبوسين .

وقد أولى المشرع الجزائري عنايته إلى توجيه التشريعات العقابية لمحاربة الجريمة عن طريق اعتماد آليات ووسائل لتصحيح سلوك المحبوس وذلك بتمكينه من التكوين المهني والتعليم والتهذيب والتثقيف وإعادة تربيته أخلاقيا ومده بالرعية الطبية ‘النفسية والاجتماعية قصد علاجه بهدف تحضير عودته الموفقة للمجتمع ليصبح مواطنا سويا ,صاحب حقوق وواجبات.

أولا مفاهيم الدراسة :

أ_ الجريمة: يستعمل لفظ الجريمة في اللغة لوصف السلوك غير السوي المخالف لقواعد الضبط الاجتماعي وقد ورد في المعجم الوسيط مايلي :» جرم (بفتح الراء والميم) جرما أذنب ويقال جرم نفسه وقومه ‘وجرم عليهم واليهم جنى جناية وجرم الرجل البسه جرما وفي المعنى اللغوي العام كل أمر ايجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون سواء كانت مخالفة أو جنحة أو جناية (1).

والجريمة هي كل انحراف عن قيم المجتمع ونظمه القائمة على أساس النظام والخصوصية والشمولية (2) وهذا المعنى يفيد بان للجريمة ثلاث أركان هي:

- ارتكاب فعل غير مشروع أو الامتناع عن إتيان فعل غير مشروع .
- القيمة الجملية التي يكتسبها الفعل من حيث البعد السياسي والبعد الشرعي أو القانوني والذي يعبر عن الإرادة الشعبية والمجسد في تقرير عقوبة للفعل أو تدبيرا احترازيا.
- صدور الفعل الضار عن إرادة حرة .

ب _ **العود** : العود في اللغة من عاد ‘ عودة بمعنى رجع ‘ ويقال عاد فلان إلى الشيء أي رجع إليه وقام به ثانية (3)و اصطلاحا يقصد بكلمة « عود « تكرار الخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي كما يقصد بالعود للجريمة معاودة المجرم ارتكاب الفعل الجنائي للمرة الثانية او أكثر , والعود بمفهومه العام ينصرف إلى حالة الشخص الذي يعتاد الإجرام ,هذا وينقسم العود إلى العود العام والعود الخاص ‘ العود البسيط والعود المتكرر , العود المقصود والعود غير المقصود .

ج -إعادة الإدماج : يقصد بإعادة إدماج المفرج عنهم من المحبوسين ,الانخراط في أنشطة

المجتمع باعتبارهم أفراد عادين يمارسون جميع الحقوق الاجتماعية والمهنية ويشترط لإنجاح عملية إعادة الإدماج الاجتماعي أن يعامل المفرج عنه معاملة إنسانية وان لا ينظر إليه بنظرة الريبة والتوجس انطلاقا من الأحكام المسبقة المترتبة عن سوابقه العدلية.

د-السياسة الجنائية:

تعرف السياسة الجنائية بصفة عامة بأنها مجموعة الوسائل والتدابير التي تحدثها الدولة في حقبة زمنية معنية لمكافحة الجريمة وحفظ الأمن والاستقرار داخل ربوعها ويلاحظ في هذا الشأن أن هناك مفهومان للسياسة الجنائية أحدهما ضيق والآخر واسع، لكن قبل التطرق لهذين الأخيرين نورد تعريفا شاملا ومختصرا للسياسة الجنائية والذي يعتبرها ذلك الإطار النظري المحدد لكيفية حل الصراع الحتمي بين الجريمة والمجتمع.

فالسياسة الجنائية بالمفهوم الضيق هي مجموعة الوسائل والتدابير التي ينبغي على الدولة تسخيرها لزجر الجريمة بأكبر قدر من الفعالية وهذه النظرية ظلت سائدة خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين كما هو الحال في التعريف الذي أورده الفقيه فورباخ Feuerbach عندما اعتبر السياسة الجنائية مجموع الوسائل الزجرية التي تواجه بها الدولة الجريمة، وهو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه الفقيه الشهير VONLIZET، حينما حصر مفهوم السياسة الجنائية في المجموعة المنظمة من المبادئ التي يتحتم على الدولة والمجتمع اعتمادها لتنظيم عملية محاربة الجريمة.

وبذلك فالمفهوم التقليدي للسياسة الجنائية ظل يتأرجح ما بين التجريم والعقاب من جهة وما يتعلق بالتدابير والإجراءات المسطرة حيث لا يخلو الأمر من معالجة ظاهرة الإجرام على المستويين الموضوعي والشكلي، فكلما تعلق الأمر بتجريم فعل أو تركه وتحديد العقاب المناسب له إلا وكان موضوع ذلك القانون الجنائي ـ قانون الموضوع ـ وكلما تعلق الأمر بإجراءات البحث والمتابعة والمحاكمة والتنفيذ إلا وكان موضوع ذلك القانون الجنائي الشكلي

أما المفهوم الواسع للسياسة الجنائية والسائد في الوقت المعاصر فهو لا يقتصر على مواجهة الجريمة بسن تشريعات جزائية وتشديد العقوبات، بل تجاوز الأمر إلى الاهتمام بالأسباب المؤدية إلى استفحال ظاهرة الإجرام بغية التصدي لها والحد من ارتفاعها، لأن القانون الجنائي فضلا عن طبيعته الفقهية Science juridique التي تقتضي تكوين المشتغلين به تكوينا فقهيا يؤهلهم لمعرفة وتفسير قوانين العقوبات في الحدود المرسومة للعقاب، فهو أي القانون الجنائي علم

اجتماعي Science social يدخل في مجموعة العلوم الجنائية Sciences criminelles والتي تبحث في أسباب الإجرام وطرق علاجه.(4)

ثانيا مشكلة الدراسة:

إن ظاهرة العود إلى ارتكاب الجريمة لا تقتصر على المجتمع الجزائري وحده ,فقد بينت الدارسات التي أجريت في اروبا والولايات المتحدة أنها ظاهرة عالمية منتشرة في كل المجتمعات الإنسانية ولمحاربتها ولمعالجتها يتطلب الأمر تظافر جهود محلية وعالمية .

وعلى الرغم من قلة الإحصائيات الدقيقة للعائدين للإجرام في المجتمع الجزائري إلا أن الأرقام المتوفرة الصادرة عن المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الاجتماعي للمحبوسين بوزارة العدل تبين مدى خطورة وحجم هذه الظاهرة التي أصبحت في تزايد مستمر والجدول التالي يبين تطور عدد المعتادين على الإجرام .

السنة	المعتادين	النسبة المؤوية	الابتدائيون	النسبة المؤوية
1999	11311	38.24	18274	61.76
2000	12999	38.25	20953	61.75
2001	13876	40.53	20367	59.47
2002	16827	45.26	20357	54.74
2003	18366	46.14	21440	53.86
2004	21473	48.55	22758	51.45

إن القراءة المتأنية لهذه الأرقام تدل على أن عدد المحبوسين المعتادين على الإجرام في تزايد مستمر منحنى تزايدي وملفت للانتباه وخطير يعكس فشل سياسة إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين والإدارة العقابية في تحقيق هدفها الأساسي وهو حماية المجتمع من أدرن الجريمة والمجرمين .

وفي هذا الإطار فان إشكالية الدراسة تتحدد في البحث عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية التي تقف وراء ظاهرة العود للجريمة في المجتمع الجزائري, و ماهي الحلول الناجعة للتصدي للظاهرة ومكافحتها والحد منها ؟

ثالثا :أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في عدد من النقاط منها:

_ ــتعتبر هذه الدراسة دراسة ميدانية مسحية لفئة من المحبوسين المعتادين المفرج عنهم

من مؤسسة إعادة التربية بتلمسان.

_ إن التركيز على دراسة ظاهرة العود قد تكشف عن الميول الإجرامية للمحبوسين (المبحوثين) وبالتالي فان ذلك قد يساعد المسؤولين في تعديل سياستهم الوقائية والعلاجية أو تشريعاتهم.

_ إن دراسة العود قد تعطي مؤشرا عن الظروف والعوامل المؤدية إليه وان مثل هذه البحوث قد تساعد في اتخاذ الإجراءات الوقائية التي تمنع المجرم إلى التحول إلى مجرم معتاد .

رابعا :الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي يمكن الإشارة إليها والتي تتماشى وأهداف الدراسة الحالية يمكن الإشارة إلى :

_ **دراسة « جولد مارتن** « (1967) » gold marten) بعنوان تغير سلوك الجانحين داخل المؤسسة الإصلاحية وأثره في توافقهم النفسي .

هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى استرجاع نزلاء المؤسسات الإصلاحية لتوافهم النفسي وخلصت إلى النتائج التالية :

- تجاهل البرامج المسطرة داخل المؤسسات العقابية مشاعر النزلاء ويتم التعامل مع هؤلاء وكأنهم قيمة سلبية .
- تزايد شدة انهيار الحالة النفسية للنزلاء من شدة سوء المعاملة .
- بعض تطبيق برامج الإرشاد النفس مع فئة النزلاء' أظهرت نتائج ايجابية فيما يخص التوافق النفسي لدى المحبوسين (5).

_ **دراسة «عزة صالح الالفي** « (1980) الموسومة ب شخصية المجرم العائد في ضوء بعض العوامل السسيولوجية والاجتماعية .

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض العوامل السيكولوجية و الاجتماعية المكونة لشخصية المجرم العائد وهذا بغرض وضع المعاير الوقائية اللازمة من جهة وأساليب العلاج التي من شانها أن تساعد المجرم العائد في التوافق مع المجتمع و الاندماج فيه .

استخدمت الباحثة المنهج التجريبي على عينة قدرت ب 160 حالة توزعت على مجموعة من المجرمين العائدين ومجموعة من الأسوياء كما تم استخدام استمارة مقابلة .

خلصت الدراسة إلى أن هناك:

- علاقة بين القسوة المستخدمة في أسلوب التربية والعود .

- علاقة بين رفقة السوء والعود .
- علاقة بين الفقر والعود.
- علاقة بين المعانات النفسية من الشعور بالألم والفشل في العودة إلى أحضان المجتمع والعداء الذي يكنه المجتمع لهذه الفئة والعود للجريمة . (6)

خامسا :منهج الدراسة:

إن الدراسة الحالية ميدانية تتطلب إجراءات الاستعانة بالبيانات الرسمية , وقد تم استخدام بالاستمارة و المقابلة المواجهة والملاحظة معتمدا على أساليب الإحصاء التقليدية لاستخراج النسب المئوية والمعدلات السنوية و الجداول و الرسومات البيانية التي مكنتني من إجراء التحاليل اللازمة' وإجراء المقارنات لمختلف جوانب ظاهرة العود.

سادسا :عينة الدراسة:

يتكون أفراد عينة الدراسة من 200 محبوس من مؤسسة إعادة التربية بتلمسان معتدون على الاجرام, تم الإفراج عنهم خلال سنة 2014 مقسمين حسب الجدول أسفله وقد شملت الدراسة البالغين رجالا ونساءا.

جدول رقم (01) عدد المحبوسين حسب العينة المدروسة

		النسبة المئوية
رجال بالغين	189	94.5%
نساء بالغات	11	05.5%
المجموع	200	100%

منحنى تفصيلي للجدول رقم 01 بخصوص العينة المدروسة

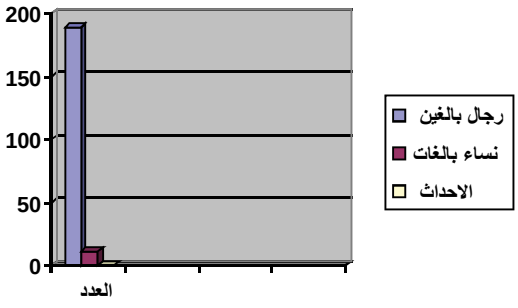

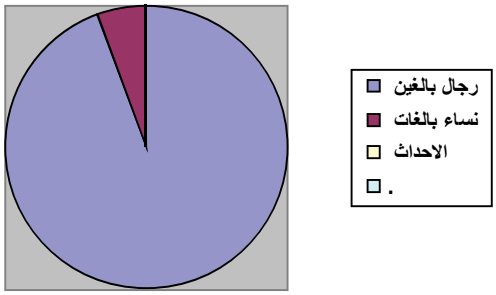

سابعا: أبعاد العود للجريمة في المجتمع الجزائري

1)الخصائص العامة لعينة الدراسة

1.1) الجنس :

من خلال مراجعة مجموع أفراد عينة البحث تبين أن عدد المحبوسين المعتادين المفرج عنهم الذكور أكثر من عدد المحبوسات إناث , إضافة إلى أن مؤسسة إعادة التربية بتلمسان يوجد بها عدد كبير من الذكور مقارنة بعدد الإناث الذي لا يتجاوز 60 محبوسة .

جدول رقم (01 مكرر) عدد المحبوسين المفرج عنهم حسب العينة المدروسة:

رجال بالغين	**189**	**94.5%**
نساء بالغات	**11**	**05.5%**
أحداث	**00**	**00.0%**
المجموع	**200**	**100%**

2,1)السن:

تشكل السن مؤشرا لنمو الإنسان ونضوجه الجسدي والفكري وكلما تقدم في السن اكتسب خبرة وأصبح أكثر سيطرة على ردات فعله الفطرية بسبب اشتداد عزيمته وتطور إرادته و ازدياد رقابته على تصرفاته , وعلى ضوء هذه الملاحظة الميدانية يمكن القول أن الإنسان يتعرض في كل مرحلة من مراحل سنه لأخطار انحراف معين إذ أن ردات فعله على بعض المؤثرات الداخلية أو الخارجية تختلف باختلاف نسبة نضجه العقلي واستقراره النفسي ونرى على ضوء البيانات المحصل عليها من أفراد العينة المدروسة أن أغلبية المحبوسين المعتادين من فئة الشباب .

جدول رقم (02) يمثل توزيع المحبوسين المعتادين حسب السن

العدد الاجمالي	00	08	38	56	67	21	09	00
النسبة المئوية	%00	%04	%19	%28	%33.5	%10.5	%4.5	%00

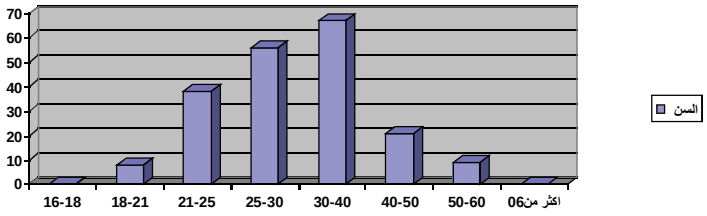

كما يعتبر السن عاملا مهما بحيث أن الإنسان أكثر تعرضا لعامل الانحراف مابين السن 21 إلى 40 سنة من عمره , ويمكن القول أن السن ليس عاملا دافعا نحو الأجرام ولكنها تشكل مؤشرا بجيولوجيا وعقليا لطور من أطوار الإنسان يكون فيه أكثر تعرضا لبعض المؤثرات الداخلية و الخارجية فتتفاعل لديه معطيات أخرى بحيث يتحدد سلوكه على ضوء ما يحدث لديه من ردات فعل خاصة(6)

3,1) المستوى الدراسي:

إن الطفل في حداثة سنه مقيد بمحيطه العائلي و بالعلاقات التي تسمح في هذا المحيط بنسجها مع الآخرين وعندما يبلغ الولد السن الخامسة أو السادسة من عمره يبدأ احتكاكه بالعالم الخارجي , وأول مظهر لهذا العالم بالنسبة له هو المحيط المدرسي , وانطلاقا من هذه المرحلة يبدأ إنتاجه الفكري في التطور ويبدأ في اكتساب معلومات جديدة و تظهر مواهبه وكذا استعداده للانسجام مع الحياة الاجتماعية. والمدرسة لم تعد تلك المؤسسة التي تعطي الثقافة والعلم فحسب بل أصبح لها دور كبير في المجتمع المعاصر إذ أن وظيفتها التربوية لا تقل عن وظيفتها التثقيفية و يتبين لنا من الجدولين أسفله أن المستوى التعليمي لإفراد العينة جد منخفض وان المحبوسين المفرج عنهم المبحوثين انقطعوا عن التعليم في سن مبكر.

امي	14	%07
ابتدائي	89	%44.5
متوسط	79	%39.5
ثانوي	16	%08
جامعي	02	%01
المجموع	200	%100

جدول رقم(03) يبين الجدول المستوى الدراسي للعينة المدروسة

محنى بياني يبين المستوى الدراسي للعينة المدروسة

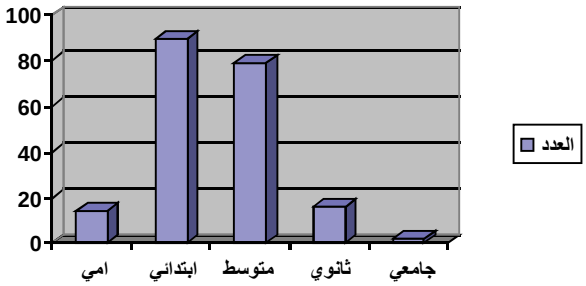

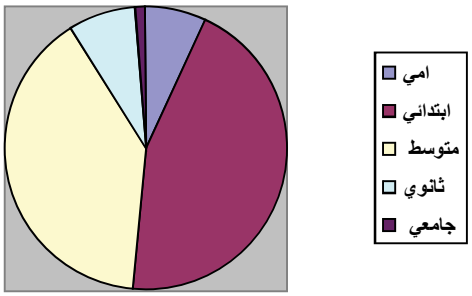

ويلاحظ من خلال مراجعة الجدول أعلاه أن نسبة (07%) من المحبوسين المعتادين أميين

-و (44.5%) مستوى ابتدائي

-و (39.5%) مستوى متوسط

-و (8%) مستوى ثانوي

-و (1%) مستوى جامعي

جدول (04) يبين سن المحبوس المفرج عنه المعتاد عندما توقف عن الدراسة

السن	العدد الاجمالي	النسبة المئوية
اقل من 10 سنوات	**11**	**%5.5**
اكثر من10سنوات الى 15	113	**%56.5**
اكثر من 15 سنة الى 18	53	**%26.5**
اكثر من 18 سنة	23	**%11.5**
المجموع	**200**	**%100**

فالملاحظ أن هناك عدد كبير من المحبوسين المعتادين لم تسمح لهم الظروف باستكمال دراستهم , و بالتالي حرموا من البرامج التربوية والتثقيفية التي تقدمها المدارس و الثانويان و الجامعات هذا الدور الذي يساهم دون شك في توجيه الشباب نحو أعمال مجدية بدلا من تسكعهم في الشوارع .

4.1) الحالة العائلية :

ان التفكك العائلي حالة اجتماعية غير سوية تؤثر على الاستقرار النفسي و الاجتماعي للشخص ,حيث ينشأ مضطربا و متذبذبا وعرضة للانحراف ,ومن خلال الملاحظة الميدانية نستنتج أن عدد كبير من المحبوسين المعتادين غير متزوجين وهذا له ما يبرره من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية فعدم الاستقرار الأسري و ضعف المستوى الاقتصادي يجعلهم يعزفون عن الزواج والجدول أسفله يوضح الحالة العائلية التي عاش في كنفها المحبوس المعتاد.

جدول رقم(05) الحالة العائلية للمحبوس المعتاد

البيان	العدد الاجمالي	النسبة المئوية
متزوج	71	**%35.5**
اعزب	108	**%54**
مطلق	21	**%10.5**
ارمل	00	**%0.00**
المجموع	**200**	**%100**

ويلاحظ من مراجعة الجدول أن نسبة (10.5%) من المحبوسين المعتادين ينتمون إلى اسر مفككة حيث تتوزع هذه النسب كما يلي

-(35.5% من المبحوثين متزوجون .

-(54%) من عينة الدراسة غير متزوجين (عزاب)

-(10.5%) من فئة المحوثين مطلقين .

2) اسباب العود للجريمة وطرق العلاج

1.2) اسباب العود للجريمة:

أ- الأسباب والدوافع الاجتماعية:

هناك ارتباط وثيق بين السلوك الإجرامي وبعض العوامل الاجتماعية كالتفكك الأسري وصحبة الأشرار حيث تؤثر هذه الظروف على استقرارهم الاجتماعي والأسري وقد تؤدي إلى ارتكاب وتكرار الجريم

جدول رقم (06) يبين الحالة العائلية للمحبوس المعتاد

البيان	العدد الاجمالي	النسبة المئوية
يتيم (**احد الوالدين متوفي اوكلاهما**)	**84**	**%42**
مطلقين	106	**%53**
عديم النسب	00	**%0.00**
يعيش مع والديه	10	**%5**
المجموع	**200**	**%100**

ومن خلال تحليل هذه المعطيات الميدانية يتبين أن معتادي الأجرام عانوا من التفكك والحرمان الأسري خلال المراحل الأولى من حياتهم ويعتبر ذلك من أهم العوامل التي أدت بهم إلى الانحراف , هذا الوضع المأسوي أدخلهم في نفق الانحراف.

وهذا ما أكدته أغلبية الدراسات في هذا الشأن من بينها الدراسة التي قام بها الدكتور ألكسندر , أستاذ علم الانتروبولوجيا الجنائية في جامعة بروكسل , حيث قام بدراسة ثلاثمائة حالة عائلية للأولاد المنحرفين في بروكسل وخرج بالنتائج التالية :

-(18.3%) المحيط العائلي طبيعي
-(41.7%) الوالدان يعيشان معا
-(03%) يتيم الوالدين
-(03%) يتيم الأب
-(14%) يتيم ألام
-(7%) الوالدان مطلقان
- (10%) الوالدان بحالة هجر
-(17%) احد الوالدين بالمستشفى
-(7.7%) أولاد غير شرعيين
-(1.3%) أولاد الزنا

كما أن كثرة الأولاد في عائلة واحدة في بيت واحد يسبب مضاعفات عديدة تنعكس على سلوك هؤلاء لاسيما عندما تكون إمكانيات الأهل محدودة من جهة الموارد المالية و إمكانيات التربية السليمة فيلحق الإهمال بهم ويتركون دون رقيب مما يؤدي بهم إلى التشرد و الابتعاد عن الجو العائلي .

جدول رقم (08) يبن الحالة الاجتماعية للمحبوس المعتاد

البيان	العدد الاجمالي	النسبة المئوية
ينتمون الى اسر مستقرة	03	%1.5
ينتمون الى اسر مذبذبة	44	%22
ينتمون الى اسر مفككة	153	%76.5
المجموع	200	%100

ب _ الأسباب والدوافع الاقتصادية:

- **الفقر:**

أن الفقر داء خبيث إذ تغلغل في المجتمع أدى إلى هلاكه وتدميره وزادت معه الخلافات الأخرى , والفقر عقبة كبرى في وجه التنمية في العالم حيث تعاني 54 دولة نامية من دول العالم الثالث من انخفاض الدخل المتوسط خلال الثمانينات منها 14 دولة تعيش على حافة الفقر , إضافة إلى تصاعد المديونية الخارجية لهذه الدول و في كل عام يموت أكثر من 14 مليون طفل قبل السن الخامسة بسبب الفقر , ويعاني حوالي 150 مليون طفل من سوء التغذية .(8)

ويعد الفقر سببا مباشرا من أسباب ارتكاب الجرائم و العود إليها لان عدم توفر الأمن الاقتصادي وسوء التغذية والكساء و الرعاية الاجتماعية الضرورية تؤدي إلى تكوين اتجاهات خطيرة تتحول إلى معارضة للمجتمع والتمرد عليه وقد انتهت دراسات في علم الانتروبلوجيا الجنائية إلى وجود علاقة بين الفقر و الجريمة و تشكل نسبة الفقر (76.5%) من مجموع العينة المدروسة.

جدول رقم (09) يبين نسبة الفقر للمحبوسين المعتادين:

البيان	العدد الاجمالي	النسبة المئوية
طبقة غنية	03	%1.5
طبقة متوسطة	44	%22
طبقة فقيرة	153	%76.5
المجموع	200	%100

منحنى بياني يبين نسبة الفقر من العينة المدروسة

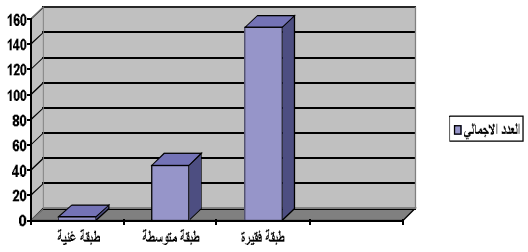

وتشير نتائج كثيرة من البحوث إلى زيادة معدلات الجريمة و العود إليها بين المجرمين الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة وتشير أيضا إلى بطالة المنحرف قبل ارتكابه للجريمة وعدم كفاية دخله أو دخل أسرته .

- **البطالة :**

تؤكد الدراسات الميدانية في مجال الأجرام إلى وجود علاقة قوية بين البطالة والجريمة في العالم بصفة عامة كما أن الإحصائيات تثبت أن نسبة الأجرام ترتفع مع ارتفاع نسبة البطالة وتنخفض مع انخفاضها , وذلك لان العمل يشكل مورد رزق يساعد الإنسان على الحياة الشريفة و يجعله ينصرف بكل قوة إلى متابعة الإنتاج ورفع مستواه الاقتصادي , كما انه يتطلب منه تخصيص كافة وقته للعمل مما يصرفه عن اللهو و العبث ويلزمه اللجوء إلى الراحة مع انتهاء عمله ليعوض الجهود التي بذلها .

وتشير النتائج المحصل عليها من خلال دراسة العينة المدروسة ان نسبة (35%) من مجموع العينة المدروسة هم من البطالين.

جدول رقم (9) يبين ما اذ كان المحبوس المعتاد يعمل قبل دخوله السجن

البيان	العدد الاجمالي	النسبة المئوية
وظيفة	12	%6
حرفي	15	%7.5
تاجر	34	%17
عمل يومي	43	%21.5
بدون عمل	70	%35
فلاح	17	%8.5
اخرى	09	%4.5
المجموع	200	%100

ج _أسباب والدوافع النفسية .

يذهب الكثير من العلماء والباحثين وخاصة من لهم علاقة بعلم النفس إلى القول بان صلة وثيقة بين الإمراض النفسية و العود إلى الجريمة و الانحراف , على اعتبار أن المريض نفسيا

يرتكب الجريمة تحت تأثير تركيب نفسي لا شعوري حاد يسبب له قلقا و توترا شديدين ويحاول المريض التخفيف منها عن طريق ارتكاب الجريمة و من هنا كان المجرم المريض نفسيا هو مجرم عائد في الغالب , مادامت مشكلته قائمة لم تحل بعد .(9.)

ومن خلال الدراسة الإحصائية التي قمنا بإجرائها تبين أن نسبة (62.5%) من المحبوسين المعتدون على الاجرام يعانون من اضطرابات نفسية .

جدول رقم (10) يبين معاناة المحبوسين المعتدون من الاضطرابات النفسية

البيان	العدد الاجمالي	النسبة المئوية
نعم	125	**%62.5**
لا	75	**%37.5**
المجموع	**200**	**%100**

وقد أشارت عدة دراسات اجريت في العديد من الدول ان هناك نسبة كبيرة من الاضطرابات النفسية يعاني منها المعتادين , منها الدراسة التي اجرها ريدل (REIDEL) على مجموعة من المجرمين العائدين حيث تبين له منها ان (40%) منهم مصابين بخلل نفسي(10)

د _ أسباب أخرى:

لا يمكن للباحث حصر كافة الأسباب الدافعة إلى الأجرام والعودة إليه ولكن يمكن تقديم أهم الأسباب التي تدفع بشكل مباشر أو غير مباشر إلى ارتكاب الجريمة والعودة إليها منها:

- أصدقاء السوء.
- الإدمان على المحذرات.
- عدم القدرة على الاندماج في المجتمع .
- ضعف الوازع الديني.
- تدني الدور التربوي للمدرسة.
- عدم ترشيد وسائل الأعلام .

جدول (11) يبين أسباب العود للجريمة للمحبوسين المعتادين

االبيان	العدد	النسبة المئوية
اصدقاء السوء	**14**	**%7**
الادمان على المخذرات	**103**	**%51.5**
انعدام المأوى	**05**	**%2.5**
عدم القدرة على الاندماج في المجتمع	**58**	**%29**
اخرى	**20**	**%10**
المجموع	**200**	**%100**

2.2) طرق العلاج:

أ- على مستوى المؤسسات العقابية:

- **الرعاية الاجتماعية والصحية:**

لما تكتسيه العلاقات الاجتماعية من أهمية في نفسية الفرد باعتباره كائن بشري اجتماعي فان انقطاعه المفاجيء عن المجتمع نتيجة اعتقاله تحدث في نفسه انهيارا , وإحباطا نتيجة بعض الأحاسيس التي تراوده خلال مرحلة حبسه كإحساسه بانهيار مستقبله , و خوفه من مصيره المجهول وفقدان قيمته الاجتماعية زيادة على تحمل المشاكل التي تنتظره بعد خروجه من السجن لذا وجب الاهتمام بالرعاية الاجتماعية والصحية للمحبوس كما يجب معرفة مشاكل المحكوم عليه ومحاولة حلها علاوة على ضمان استمرارية الصلة بين المحبوس ومحيطه

وتنحصر أساليب و وسائل الرعاية الاجتماعية في دراسة مشاكل المحبوس النفسية والاجتماعية ويحاول المختص إقناع المحبوس بان سلب الحرية هو جزاء اجتماعي , عادل وانه أوجد بنية علاجه وحل مشاكله ومشاكل أسرته إضافة إلى ضمان صلة المحبوس بالعالم الخارجي عن طريق الزيارة و المراسلة وإجازة الخروج (11).

جدول (12) يبين مدى تلقي المحبوس المعتاد للزيارة العائلية (12)

االبيان	العدد	النسبة المئوية
اسبوعيا	**84**	**42%**
متقطعة	**95**	**%47.5**
منعدمة	**21**	**%10.5**
المجموع	**200**	**%100**

ومن خلال مراجعة الجدول يتبين أن نسبة (21.5%) من أفراد العينة كانوا لا يتلقون زيارة أهاليهم وان نسبة (47.5%) كانوا يتلقون الزيارة بصفة متقطعة ويرجع سبب ذلك إلى التفكك الأسري التي يعيشه المجرم المعتاد و التي سبق الإشارة إليها .

أما بالنسبة لصحة المحبوس فلم تكن تعني شيء في الماضي إلا بعد ظهور المفهوم الحديث للعقوبة وظهور أغراضها الإنسانية باعتبارها وسيلة إصلاح وعلاج وقد بينت الكثير من الدراسات أن المرض يشكل إحدى المراحل المؤدية للأجرام , علاوة على كون السجن يضم عدد كبير من البشر قادمين من بيئات اجتماعية مختلفة اغلبها يشكوا من التخلف والفقر و الجهل لذلك فان خطر انتقال الإمراض المعدية يكون واردا اكثر من الحياة العامة,ومن هنا

كانت الرقابة الصحية من أهم الواجبات الملقاة على الإدارة العقابية لارتباطها المباشر بواجب توفير المناخ الصحي الملائم الذي تنفذ فيه العقوبة وانجاح عملية إعادة الإدماج , وتتمثل هذه الرعاية أساسا في توفير العلاج للمحبوس والوقاية من الإمراض المعدية و فرض نظافة الأمكنة والبدن و الفراش والملبس مع ضرورة توفير الوجبات الغذائية المتوازنة والمتناسبة مع ما يحتاجه جسم الإنسان من الطاقة .

- **التعليم والتثقيف:**

بينت الكثير من الإحصائيات الموضوعة في بلدان مختلفة الغنية منها والفقيرة المتطورة و المتخلفة أن نسبة ألاميين بين المجرمين مرتفعة جدا و تتراوح بين (20%) في البلدان المتطورة و إلى (90%) أو (95%) في

البلدان المتخلفة (13) وقد بينت هذه الدراسة أن المستوى الدراسي لمعتادي الاجرام جد متدني

جدول رقم(13) يبين المستوى الدراسي للمحبوسين المعتدين

البيان	العدد	النسبة المئوية
أمي	17	%7
ابتدائي	89	%44.5
متوسط	79	%39.5
ثانوي	16	%8
جامعي	02	%1
المجموع	200	%100

و من خلال مراجعة الجدول يتبين أن نسبة الأمية تمثل(7%) ونسبة المستوى الابتدائي يمثل(44.5%) و الواقع أن التعليم يساعد على إصلاح جوانب عديدة في شخصية المحبوس حتى يستطيع التعامل مع مختلف أفراد المجتمع كما ينمي فيه قيما أخلاقية تساعده على التكييف داخل المؤسسة العقابية و خارجها فالتعليم يقوي في الفرد القدرة على ضبط النفس مما يجعله أكثر استعدادا لاحترام النظام وتنفيذ الالتزامات التي تفرض عليه كما يساعد المحبوس على الحصول على القدر الأدنى الذي يكفي لحل مشاكله الاجتماعية.

- **تنمية الوازع الديني لدى المحبوس المعتاد:**

يعتبر الدين أهم وسيلة يضبط بها سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع لأنه يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من الظلم والعدوان وبما له من اثر قوي في نفس

الشخص و ما يحتويه من قواعد الأخلاق والحرص على السلوك القويم , مما يجعل الإنسان بمنأى عن الانحراف وقد بينت الملاحظة الميدانية أن عدد كبير من المحبوسين سواء أفراد العينة أو غيرهم أنهم لا يؤدون الصلاة.

و يعتبر نقص التوجيه الديني الصحيح من أهم العوامل المؤثرة في الجريمة , كما تعتبر التربية الدينية مهمة جدا لأنها تعيد الإنسان إلى أحكام دينه فيمارس فروضه ملتزما بالمبادىء التي يقوم عليها إيمانه فينموا ضميره الديني الذي يقوم بدور الرقيب مبعدا عن الشر أمرا بالمعروف والحسنى و الفضيلة مميزا الإنسان في تصرفه عن الخبائث مسكنا للنفس الأمارة بالسوء .

كما أن التربية الدينية تحمل على العودة إلى الخالق عز وجل طالبا الهداية والمغفرة و الرحمة فيستهدى الإنسان بحكم الله ويستعين بالصبر في الشدائد موكلا أمره لخالقه .

- التكوين المهني:

يشكل تدريب المحكوم عليه مهنيا حلقة بين حلقات عملية العلاج المطبقة داخل المؤسسات العقابية وغالبا ما يكون هؤلاء عاطلين عن العمل لا مهنة لهم أو دون مهارة مهنية معينة فيأتون إلى المؤسسة العقابية خالي الذهن من إمكانية توجيه قدراتهم الجسدية أو الذهنية(14) كما تعتبر الشهادات التي تمنح للمحبوسين في نهاية تكوينهم وسيلة بيدهم عند الإفراج عنهم تؤهلهم بصورة أسهل للانخراط في المجتمع و المساهمة فيه كعنصر فاعل.

ب _على مستوى القطاعات الأخرى للدولة:

- **توفير الأمن الاجتماعي وتدعيم مقوماته:**

المقصود بالأمن الاجتماعي توفير الظروف الملائمة للإفراد التي من شأنها أن تبعدهم عن عوامل القلق و الاضطراب و الانحراف وتدفعهم باتجاه المساهمة في الحياة الاجتماعية البناءة وتنمي لديهم الشعور بالمسؤولية تجاه أنفسهم و اتجاه المجتمع وبذلك يمكن أن يتعلق بهذا الهدف كافة أوجه النشاط الإنساني بما في ذلك أوجه التربية المدنية والدينية والأخلاقية ويدخل في هذا النطاق دعم كيان الأسرة المادي والمعنوي حتى تتمكن من القيام بمسؤولياتها في الإشراف و التربية و التوجيه , و يقع في إطارها وضع التشريعات التي تحمي الأمومة والطفولة , وتحمي الأسرة من التفكك لأنه من الملاحظ انتشار الجرائم بين الشباب (15) ومن عناصر الأمن الاجتماعي توفير فرص العمل الملائم للإفراد و القضاء على ظاهرة

البطالة وهذا الأمر يتحقق من خلال إرساء الأوضاع الاقتصادية على قواعد متوازنة وتنمية شاملة تبعدها عن عوامل الخلل ,حالة الكساد , و التخلف التي تهيىء فرص الأجرام أمام الأفراد خاصة في أوقات ألازمات و يتناول الأمن الاجتماعي توفير الرعاية الصحية والتعلمية و المهنية والتأمينات الاجتماعية الضرورية لحياة الأفراد , كما يشمل إيجاد النشاطات الاجتماعية المختلفة التي تشجع المواطنين على الانخراط بها و توجيهها في البناء الايجابي .

- **دور أجهزة الأمن:**

يقتضي هذا الدور توفير العناصر الأمنية في ألاماكن التي يمكن أن تقع فيها الجرائم كالشوارع التجارية المزدحمة ويظهر الدور الوقائي للعناصر الأمنية من خلال مراقبتهم الدائمة لسير الحياة العامة بحيث تجعل أمر الاستعداد للجريمة أو تنفيذها ليس سهلا لان الفرد عندما يصمم على ارتكاب جريمته فانه يضع في اعتباره كيفية التخلص من مسؤوليتها لكي يتمكن من الإفلات من عقوبتها عبر الإقدام بإزالة معالمها وسيحكم سلوكـــــه التردد أو الامتناع طالما يتوقع إلقاء القبض و عليه ما يمكن للشرطة آن تقوم إلى جانب ذلك بدور التقصي عن ظروف الجريمة ودوافعها بحيث يسهل عملية تجنبها في المستقبل , كما يمكن أن تساهم في دور

الرعاية اللاحقة بعد الإفراج عن السجين والتي من شأنها تساهم في إبعاده عن العودة إلى طريق الجريمة .

- **دور الأعلام والمناهج التربوية :**

لاشك أن أجهزة الأعلام تلعب دورا مهما في توجيه الرأي العام وبالتالي متابعة سير الإحداث و التنبيه إلى مخاطرها , وقد دعمت الأجهزة سرعة الاتصال بين الأشخاص و الإطلاع على شؤونهم حيث بات أي حدث في أي مكان ينتقل خلال ثواني .

و لاينكر أن دور الأعلام في ميدان علم الأجرام بالشاشة المرئية الأثر البالغ في دفعهم نحو ارتكابهم للجرائم ومايقال عن الشاشة المرئية يقال عن الصحف المكتوبة والمجلات ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة...,

وعليه بات من الضروري مساهمة هذه الوسائل في الوقاية من الجريمة و العود إليها وذلك بعرض برامج اجتماعية وإنسانية تقوم على التوعية والتوجيه والتربية المدنية والتمسك بالقيم الفاضلة والمثل العليا و التركيز على إبراز مخاطر الأجرام وانعكاساته السلبية على شتى النواحي ومن ثم توجيه الرأي العام إلى محاربته للأجرام والابتعاد عنه .(16)

و يتعلق بهذا السياسة أيضا توفير البرامج التثقيفية التي تساهم في بناء شخصية الإنسان وتحصينها ضد الانحراف ويمكن إدخال هذه البرامج في المراحل الدراسية المختلفة لتوجيه الرأي العام ضد تيار الأجرام , فيكون من بينها التثقيف الديني والوطني وإتاحة الفرصة لممارسة النشاطات والهوايات المختلفة كما يمكن أن يقع في نطاق هذه السياسة تشجيع الأفراد على الإبلاغ عن الجرائم التي تقع أو يعلمون بها .

ج_ على مستوى المجتمع المدني:

فيما يتعلق بالسجن من الملاحظ أن الرأي العام يميل إلى اعتبار السجن مكانا مهينا للإنسان لأنه مكان تحجز فيه حريته ويختلط ضمنه مع فئات من أفراد المجتمع غير سوية بل منحرفة , فموقف الرأي العام موقف سلبي من السجن ومن فيه حيث ينظرون إلى المحبوس وكأنه إنسان انتقص من حقيقته ومن شخصيته المدنية ومكانته الاجتماعية وهذا واقع لا يمكن إنكاره .(17)

لذلك يجب تهيئة الرأي العام للإقلاع عن رفضه للمفرج عنهم من المؤسسات العقابية والعمل على قبول توبتهم و غفران ما فعلوا وتقبلهم كمواطنين عادوا عن انحرافهم وهم راغبون في متابعة مسيرة الحياة بشرف واستقامة , وان جزء كبير من عملية العلاج المطبقة في المؤسسات العقابية تتوقف على مدى تقبل الرأي العام للمحبوسين , لهذا يجب تفعيل دور الجمعيات في هذا المجال للتكفل بالرعاية اللاحقة للمحبوسين .

الخاتمة

ارتأيت أن تضم الخاتمة مايلي:

- النتائج العامة:

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي كما يلي :

- بينت الدراسة أن نسبة (4%) من المحبوسين المعتادين تتراوح أعمارهم من 18 إلى 21 سنة ونسبة (19%) تتراوح أعمارهم من -21 25 سنة ونسبة (28%) تتراوح أعمارهم من 25 الى 30 سنة ونسبة (33.5%) تتراوح أعمارهم من 30 الى 40 سنة و نسبة (10.5%) من المحبوسين المبحوثين تتراوح أعمارهم من 40 الى 50 سنة ونسبة (4.5%) تتراوح أعمارهم من 50 الى 60 سنة .

وهذا يعطي دلالة إلى أن الانحراف يبدأ في سن مبكر و أن ارتكاب الجريمة في سن مبكر (صغير) قد يؤدي إلى العود .

- بينت الدراسة , أن (7%) من المحبوسين المعتادين أميين وان (44.5%) مستواهم الدراسي ابتدائي وان نسبة (39.5%) مستواهم الدراسي متوسط و أن نسبة (8%) مستواهم الدراسي ثانوي وان (1%) فقط مستواه الدراسي جامعي .

وهذا يدل أن غالبية عينة الدراسة ذوي مستويات تعليمية متدنية ويمكن تفسير ذلك أن التعليم له دور و قائي لما يغرسه في نفوس المتعلمين من قيم خلقية واجتماعية من شأنها أن تساعد الفرد على الامتناع عن الوقوع في الجريمة

- بينت الدراسة أن نسبة (5.5%) من المحبوسين المعتادين توقفوا عن الدراسة في السن اقل من 10 سنوات وان نسبة (56.5%) من المحبوسين المنتكسون توقفوا عن الدراسة في السن ما بين 10-15 سنة و أن (26.5%) توقفوا عن الدراسة من 15-18 سنة وان نسبة (11.5%) توقفوا عن الدراسة أكثر من 18 سنة وهذا له دلالة قوية على أن التسرب المدرسي في سن مبكرة أضحى من المعضلات الكبيرة مما يجعل الأشخاص عرضة أكثر للعود إلى الجريمة .

- بينت الدراسة أن نسبة (35.5%) من المحبوسين العائدين متزوجين وان نسبة (54%) وهي النسبة الكبيرة عزاب وان نسبة (10.5%) مطلقين حيث يتضح من الجدول أن معضم أفراد العينة المدروسة من النزلاء العائدين غير متزوجين وهذا يعطي مؤشرا إلى أن متغير الحالة الاجتماعية له تأثير على الحد من السلوك الإجرامي.

- بينت الدراسة أن نسبة (45.5%)من عينة الدراسة ينحدرون من وسط ريفي وان نسبة (54.5%) ينحدرون من وسط حضري ويمكن تفسير ذلك أن الأجرام يقل في الريف عنه في المناطق الحضرية وذلك لكون المناطق الريفية ما تزال محافظة نوعا ما على تقاليدها و عاداتها التي تحول دون انتشار الجريمة .

- بينت الدراسة أن نسبة (25%) من أفراد العينة يعيشون في شقة وان نسبة (3.5%) يعيشون في فيلا وان نسبة (62%) يعيشون في بيت قصديري وان نسبة (9.5%) ليس لهم مأوى يستنتج من ذلك أن غالبية العائدين يسكنون بيوت قصديرية في أحياء شعبية وهذا له علاقة بالعود إلى الجريمة لان المحبوس عند مغادرة المؤسسة العقابية سيعود إلى نفس المناخ الذي كان فيه قبل دخوله المؤسسة العقابية وبالتالي العودة إلى الجريمة و يعتبر هذا في حد ذاته دافعا إلى ارتكاب الجريمة من جديد .

- بينت الدراسة أن نسبة (42%) من المحبوسين المعتادين كانوا يتلقون الزيارة أسبوعيا وان نسبة (47.5%) كانوا يتلقون الزيارة بصفة متقطعة وان نسبة (10.5%) لم يتلقوا أي زيارة أثناء

تواجدهم بالمؤسسة العقابية, وهذا يفسر التفكك الأسري وانعدام الاستقرار الاجتماعي لأفراد العينة المدروسة .

- بينت الدراسة أن نسبة (1.5%) من أفراد العينة المدروسة أغنياء وان نسبة (22%) متوسطي الدخل وان نسبة (76.5%) معوز وبالتالي فان ضعف الأوضاع الاقتصادية للمحبوسين له علاقة بالعود بحيث كلما ارتفعت نسبة الفقر ارتفعت معها معدلات الجريمة والعود إليها .

- بينت الدراسة أن نسبة (42%) من افراد العينة المدروسة يتيم الأب أو الأم أو كلاهما وان نسبة (53%) والديه مطلقين و (5%) فقط يعيش مع والديه وبالتالي أن أغلبية هؤلاء يعشون حياة اجتماعية غير مستقرة بسبب التفكك الأسري .

- بينت الدراسة أن نسبة (1.5%) من أفراد العينة المدروسة من طبقة غنية وان نسبة (76.5%) من طبقة فقيرة او متوسطة وبالتالي أفراد العينة المدروسة ينحدرون من اسر تعيش حالة الفقر والتي كانت سببا في ارتكابهم الجرائم .

- بينت الدراسة أن نسبة (35%) من أفراد العينة المدروسة قبل دخولهم السجن كانوا بدون عمل وبالتالي عدم وجود أي مورد مالي يؤمن لهم حياة كريمة.

- بينت الدراسة أن نسبة (25%) من الجرائم التي ارتكبها أفراد العينة المدروسة أول مرة ودخلوا بسببها السجن هي جرائم السرقة البسيطة وهذا يفسر حالة العوز التي يعيشها المحبوسين المعتدون.

- بينت الدراسة أن نسبة (57.5%) قد عادوا في نفس الجريمة

- وبينت الدراسة أن نسبة (21.5%) من المحبوسين المشمولين بالدراسة استغرقت المدة بين ارتكابهم للجريمة الأولى و الثانية اقل من ستة اشهر وان نسبة (15%) منهم استغرقت مدة أكثر من ستة اشهر و اقل من سنة ونسبة (24%) استغرقت من سنة واقل من سنتين وان نسبة (39.5%) استغرقت أكثر من سنتين , وهذه النسب تبين سرعة العودة إلى الجريمة بسبب عدم تقبل المجتمع , وعدم إمكانية ارتباط هؤلاء المحبوسين بعمل رسمي للحصول على الأمن والاستقرار المادي والاجتماعي .

- بينت الدراسة أن نسبة (1.5%) من فئة المحبوسين المبحوثين عاودوا الجريمة مرة واحدة و أن نسبة (26%) عاودوا الجريمة مرتين و (11.5%) عاودوا الجريمة ثلاثة مرات و (12%) عاودوا الجريمة أربع مرات ثم نسبة (49%) عاودوا الجريمة أكثر من خمس مرات , وهذا يدل أن المفرج عنهم يواجهون مشاكل عدة مرات منها عدم تقبل المجتمع و احتقاره , وعدم تقبل

أسرته و عدم وجود عمل.

- بينت الدراسة أن نسبة (7%) من أفراد العينة المدروسة راجع بسبب عودته إلى الجريمة إلى أصدقاء السوء وان نسبة (16%) من نفس العينة يرجعها إلى الإدمان على المحذرات ونسبة (35%) يرجعها إلى البطالة ونسبة (2.5%) إلى انعدام الموارد المادية .و نلاحظ أن النسبة الأكبر يرجعها إلى البطالة وذلك لان العمل يوفر مورد رزق هام يحد بشكل كبير من الرجوع إلى الجريمة.

- يبين بينت الدراسة أن نسبة (80.5%) من المحبوسين المبحوثين تم الإفراج عنهم بموجب انتهاء العقوبة المقررة في حقهم وان نسبة (2.5%) عن طريق الإفراج المشروط و نسبة (17%) عن طريق العفو .

- بينت الدراسة أن نسبة (11%) من فئة المحبوسين المبحوثين شاركوا في دورات التعليم وان نسبة (14.5%) شاركوا في التكوين المهني وان نسبة (4.5%) تحصلوا على شهادة التعليم و نسبة (8%) تحصلوا على شهادة التكوين المهني وهذا ما يفسر إقبال المحبوسين على التعليم والتكوين داخل المؤسسة العقابية .

- بينت الدراسة أن نسبة (77.5%) كانوا مدمنين على الكحول والمحذرات وهي أعلى نسبة وهذا يفسران الإدمان على المحذرات والكحول سبب من أسباب ارتكاب الجريمة والعودة إلى ارتكابها .

- بينت الدراسة أن نسبة (55.5%) و هي أعلى نسبة كانوا مدمنين على الكحول ونسبة (32%) كانوا مدمنين على الحشيش

- بينت الدراسة أن نسبة (62.5%) من العينة المدروسة يعانون من اضطرا بات نفسية وان نسبة (37.5%) لا يعاني من أي اضطراب نفسي وهذا ما يفسر أن أغلبية المعتدين يعانون من اضطرا بات تجعلهم يتجهون إلى ارتكاب الجريمة ومعاودة ارتكابها .

- بينت الدراسة أن نسبة (48%) من المحبوسين من أفراد العينة المدروسة قابلة للإصلاح وان نسبة (6%) غير قابلة للإصلاح و نسبة (46%) قابلة للإصلاح ولكن بصعوبة , هذه النتيجة هي نتيجة مشجعة من اجل مواصلة الجهود خاصة خارج المؤسسة العقابية من اجل التكفل بالمحبوسين ومتابعتهم .

- بينت الدراسة أن نسبة (34.5%) من أفراد العينة المدروسة لها سلوك عدواني وان نسبة (65.5%) ليست لها سلوك عدواني .

التوصيات:

و بناءا على ما تقدم يتضح أنه من الضروري فتح السجون بصفة فعلية للبحث العلمي و دراسات المختصين في علوم العقاب و الإجرام،الإجتماع،علم النفس،الطب و غيرهم لدراسة مجتمع السجن في الجزائر بكل أبعاده و مكوناته،و تقديم أهم الحلول العلمية لظاهرة الإجرام و الإقتراحات البناءة في إصلاح السجون و شخصية المحبوسين و حفظ كرامتهم الإنسانية و تكون نتائج هذه الدراسات المادة الخام التي تعتمدها وزارة العدل في بناء توجهات سياستها العقابية بدلا من الاكتفاء بالإعتماد على قوانين المجتمعات الأخرى التي أثبتت التجربة فشلها بسبب الاختلافات البيئية و الإجتماعية و الثقافية.

كما أن فتح السجون أمام تحقيقات الصحافة و خاصة التلفزة من شأنه أن يساعد كثيرا على عملية الإدماج الإجتماعي للمحبوسين ، لأن إطلاع الجمهور على مايجري في المؤسسات العقابية سوف ينمي لديه إدراكا للوظيفة الإنسانيـة و الاجتماعية التي تؤديها و يغير نظرته إلى السجون،و بهذا يصبح ممكنا إشراك و تعاون هيئات المجتمع الحكومية و غير الحكومية في تقديم مساعداتها لفئة المحبوسين،كما يساعد الإعلام على تقليص الهـوة و التباعد بين المجتمع الحر و مجتمع السجن و هذا ما يعود بالإيجاب على عملية إدماج المحبوسين في المجتمع بعد إطلاق سراحهم.

الهوامش

1 – مصطفى ابراهيم واخرورن ,المعجم الوسيط , الجزء الاول , دار الدعوة اسطنبول ط 2 ص 118

2 – محمد رمضان , اجرام الاحداث في المجتمع الجزائري , دراسة ميدانية , اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاجتماعية والانسانية تلمسان 2003 ص 188.

3 _ مصطفى ابراهيم واخرون , المرجع السابق ص 188.

4 _ مصطفى العوجي , دروس في العلم الجنائي , مؤسسة نوفل ,بيروت ط1 1980 ص 126.

5 _ لويزة سوسن , علاقة مركز اعادة التربية بالعود لدى الاحداث المنحرفين , دراسة ميدانية ,مذكرة ماجستير في علم الاجتماع , كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية قسم علم الاجتماع و, جامعة الجزائر 2009 ص 22.

6 _ عزة صلاح الالفي , شخصية المجرم العائد في ضوء بعض العوامل السيكولوجية و الاجتماعية , رسالة دكتوراه غير منشورة , قسم علم النفس , جامعة عين شمس 1980 ص 198 و 205.

7 _ علي محمد جعفر , داء الجريمة , سياسة الوقاية والعلاج ' المؤسسة الجامعية للدراسات

والنشر والتوزيع الطبعة1 2003 ص 214.

8 _ سلوى سليمان ,ندوة تحرير الاقتصاد المصري , كلية الاقتصاد ' جامعة القاهرة ' ماي 2004 ص 160و161.

9 _ ابرهيم عبد الرحمان , دراسات في علم الاجتماع الجنائي ' دار الثقافة ' الطبعة الاولى 2002ص 163 وما بعدها.

10 _ سعد المولى ' علم النفس الجنائي ,الطبعة 1 دارالثقافة النشر ص 140.

11 _ محمود نجيب حسين علم العقاب الطبعة 3 دار النهضة العربية 1973ص 38

12_ انظر المادة 66 وما بعدها من قانون تنظيم السجون واعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين.

13 _ حسن الساعتي علم الاجتماعي الجنائي الطبعة 3 دار النهضة العربية القاهرة 1951 ص 109.

14_ مصطفى العوجي , التاهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية مؤسسة حسون بيروت ص 368..

15_ حسين الساعتي 'المرجع السابق 111.

16_ مصطفى العوجي , التاهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية ,المرجع السابق ص 340.

17 _ مصطفى العوجي , التاهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية ,المرجع السابق ص 345